

عمليات الموصل بلا أفق... في انتظار «تحرر» العبادي

رئيس الحكومة أن دخول «الحشد» سيُسهم في حسم المعركة، إلا أنه يخشى بعض المكونات السياسية العراقية ويتجنب الدخول في أي سجل معهما لحسابات انتخابية، إلى جانب مسعاه لاسترضاء حليفه الأميركي، الذي «لا يريد حسماً للمعركة في الوقت الراهن».

وإلى أن يبدأ الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب مهامته رسمياً، فإن «المراوحة» ستنظف قائمة، فيما يواصل الفريق الأميركي في بغداد «التفكير في مستقبل الموصل... والمستقبل مرهون بالعمليات العسكرية».

وتؤكد المصادر أن الفريق الأميركي في العراق كثف اتصالاته مع القوى السياسية الموصلية، في محاولة للخروج بصورة الحكم للمدينة. تختمت المصادر حديثها بالإشارة إلى أن الأميركيين «يمارسون ابتزازاً لتحرير الموصل، ويشترطون لتحريرها زيادة الدعم الحكومي للقوات الأمنية العراقية المحسوبة عليها، والاطمئنان إلى أنها ستبقى هناك»، في وقت لا يعطي فيه حيدر العبادي قراراً حاسماً يساهم في تسهيل العمليات العسكرية في شمال البلاد.

في غضون ذلك، خرقت التصريحات السعودية المشهد العراقي، في سجل أطلقه وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، بوصفه «الحشد الشعبي» بـ«المؤسسة الطائفية»، محملاً إياه «ارتكاب عدد من المجازر في العراق»، خصوصاً أنه «يقاد (الحشد) من قبل ضباط إيرانيين وعلى رأسهم قاسم سليمان».

ورفض رئيس الوزراء العراقي تصريحات الجبير، مشدداً على أن «الحشد منظومة أمنية عراقية، ومشروعة بصورة قانون نياي دائم». ودعا العبادي الرياض إلى «الكف عن التصريحات الإعلامية»، مؤكداً أنه «لا يريد التعليق والرّد، لكون السعودية ومنظومتها الأمنية فيها الكثير من العيوب».

إلى مدينة تلعفر والسيطرة عليها؛ الثالث، المشاركة في عمليات القاطع الشرقي لمدينة الموصل. وتوقع القادة المخططون أن التقدم السريع سيؤدي إلى «انهيار مسلحي داعش في مهلة أسبوعين».

«قرار العبادي هو قرار أميركي، وكل

تنقل مصادر مطلعة رفض العبادي المستمر لمشاركة «الحشد» في الموصل

ما ينطق به هو موقف أميركي، يعلق مصدر مطلع واكب عملية المفاوضات مع العبادي، الذي كان جوابه بصريح العبارة «لا لمشاركة الحشد، والوقت ما زال مبكراً». يوقن

على خط العمليات العسكرية في الموصل، وتحريك عجلات عملية تلعفر». أملت القيادات إمكانية «إقناع العبادي بمشاركة فصيلين فقط (من فصائل المقاومة) في العمليات (كتائب حزب الله وفيلق بدر)، لإسقاط حجة الانتهاكات التي ترفعها بعض المكونات السياسية». وطلبت القيادات من العبادي «ذلك رسمياً... على الأقل المشاركة في عمليات القاطع الشرقي»، وحينها ساد مناخ متفائل إثر دعوة عدد من القوى السياسية لدخول «الحشد» إلى خط العمليات، وحسم المعركة.

أعدت القيادات العسكرية مع قيادات «الحشد» خطة تركز على تقدم «الحشد» من ثلاثة محاور: الأول، من المحور الجنوبي بهدف الفصل بين الموصل وتلعفر؛ الثاني، الدخول

الإرهاب ترفض التحرك والتقدم في أي من الأحياء الموصلية الشرقية». خصوصاً أن واشنطن قد سحبت غطاءها الجوي وتتعهد «التفريغ على القوات»، فيما تستمر في الضغط على بغداد ومؤسساتها العسكرية. وتنقل المصادر أن الخلافات التي أنتجها الميدان الموصلية، وانعكس جموداً على صعيد الهجمات، أحدث شراً كبيراً بين قيادة القوات الأميركية وقيادة «جهاز مكافحة الإرهاب»، رغم أن الأخير «ابن المؤسسة الأميركية، وربيعها... تسليحاً وتدريباً وعقيدة».

تروي المصادر ما جرى في الأيام القليلة الماضية، وتوضح أن «المراوحة» جاءت نتيجة لما حدث. تضيف أن العبادي «وجد نفسه مرغماً على تغيير مسار العمليات»، في مسعى منه لمواجهة «الجمود»، خصوصاً أن بغداد لم تحقق - إلى الآن - إنجازاً دسماً. «قدّم للعبادي عدد من التعديلات على الخطة الأولى، والمعدة أميركياً». بعدما كانت قيادات الجيش والأجهزة الأمنية و«الحشد الشعبي» مقتنعة بأن الأميركي سيكون داعماً للقوات المتقدمة في المحور الشرقي للموصل وأحياء المدينة. لكن، حينما «أخلت واشنطن بالاتفاقات والوعود، بات لزاماً على بغداد تغيير الخطة».

تؤكد المصادر أن «العبادي، وفريقه، عمداً إلى تغيير الخطة، لكنه لم يكن موفقاً». فـ«رَج بلواء الرد السريع، مسنداً إليه التقدم في المحور الشرقي إلى جانب مكافحة الإرهاب بعدما كان مرافقاً لقوات الشرطة الاتحادية، في المحور الجنوبي، في التقدم والتطهير»، الأمر الذي أدى إلى إحداث خلل كبير لدى قيادة العمليات والقوات المتقدمة، و«أثر سلباً في العمليات».

لم ينته الأمر عند هذا الحد. جرت جولة أخرى من المفاوضات بين القيادات العسكرية في الجيش والأجهزة الأمنية مع العبادي، كان هدفها «دخول الحشد الشعبي

بعدها أمّلت بغداد أن تستعيد الموصل قبل نهاية العام. زاد حيدر العبادي ثلاثة أشهر على تلك المدّة. وسط مراوحة القوات العراقية مكانها على خطوط التماس مع مسلحي «داعش». فيما تصف مصادر مطلعة ما يجري بـ«التلكؤ». خصوصاً أن رئيس الحكومة يرفض دخول «الحشد» على خط عمليات «قادمون يانينوي»

نور أيوب

أعربت بغداد، قبل نحو ثلاثة أشهر، على لسان رئيس حكومتها حيدر العبادي، عن أنه مع نهاية العام الجاري «ستتمكن القوات العراقية من تحرير الموصل». لكن أمس، أعلن العبادي أن «المعطيات المتوافرة تشير إلى أن العراق بحاجة إلى ثلاثة أشهر للقضاء على داعش نهائياً»، في وقت ترى فيه مصادر عراقية مطلعة أن «العمليات، بوتيرتها الحالية، لن تنتهي قبل ستة أشهر من الآن».

يتعارض كلام المصادر الميدانية والسياسية مع تصريحات العبادي، إذ نفيد في حديثها إلى «الأخبار»، بأن «هناك تلكؤاً في حسم المعركة داخل مدينة الموصل». فـ«عمليات قادمون يانينوي»، التي دخلت الأسبوع الثاني من شهرها الثالث، تشهد جموداً كبيراً، تخرقه بعض «العمليات بين الحين والآخر... بمجهود عراقي، ودون أي غطاء أميركي».

وتؤكد المصادر أن ما يشهده الميدان الموصلية من «التقاط القوات لانفاسها» مرده إلى أن «قوات الجيش العراقي وجهاز مكافحة

سحبت واشنطن غطاءها الجوي وتعهد التفريغ على القوات العراقية (ا ف ب)



مصر

تعديل قانوني مرتقب يعزز سطوة الرئاسة على القضاء

باستشارة الهيئات القضائية كما ينص الدستور.

وبدأ نادي القضاة تحركات ومناقشات موسعة بين أعضاء مجلس إدارته وبين أعضاء النادي خلال الأيام الماضية، أدت إلى اتخاذ قرارات بالتصعيد ضد البرلمان إذا طرحت القانون للتصويت على النواب من دون الاستجابة لمطالبهم مع التهديد بالإضراب، إذ ناقش مجلس إدارة النادي في اجتماع أمس مع أعضاء مجلس القضاء الأعلى جميع الاحتمالات وطريقة التعامل معها في اجتماع مغلق استمر أكثر من ساعتين.

وفي سياق آخر، ألفت هيئة الرقابة الإدارية، أمس، القبض على مدير المشتريات في مجلس الدولة المصري بتهمة «تقاضي الرشوة»، إذ عثر بحوزته على عمالات مختلفة قيمتها تتجاوز قيمة 150 مليون جنيه مصري، بالدولار واليورو والإسترليني والسعودي، في قضية تعدد أكبر قضية رشوة تضبط خلال العام، وألقي القبض على المتهم وصودرت الأموال.

«25 يناير»، وهو ما حدث في أكثر من جهة، منها المحكمة الدستورية العليا التي أصبح اختيار رئيسها من أقدم أعضائها وليس من خارجها، كما كان يحدث إبان نظام مبارك، مع الأخذ في الاعتبار أن التحرك البرلماني لم تصدر حوله أي تعليقات حتى الآن من قبل الرئاسة أو مقربين من الرئيس تجنباً للحرص.

يرفض القضاة مشروع القانون الذي ينال من الاستقلال الجزئي الذي حصلوا عليه

ويرفض القضاة مشروع القانون الذي ينال من الاستقلال الجزئي الذي حصلت عليه السلطة القضائية في اختيار رؤساء هيئاتها، وسط ترقب لما ستسفر عنه مناقشات البرلمان خلال الأيام القليلة المقبلة، ولا سيما مع إعلان مختلف الهيئات رفضها مشروع القانون عبر وسائل الإعلام، وإجراء عدد كبير من القضاة اتصالات مع البرلمان للمطالبة

وكيل اللجنة التشريعية للبرلمان، «يضمن اختيار الأكفأ للمناصب وليس الأقدم كما هو منصوص في القوانين الحالية»، وفق ما يقوله النواب. ويفترض أن يرسل المجلس التعديلات المقترحة للجهات القضائية لاستشارتها فيها، كما ينص الدستور.

وتنزع التعديلات المقترحة قاعدة الأقدمية المطلقة التي تقوم على أساس تولي أقدم القضاة منصب رئيس الهيئة القضائية، ليكون الاختيار من بين ثلاثة أسماء تُرسل إلى رئيس الجمهورية، وهو الأسلوب نفسه الذي جرى التعامل به أثناء حكم الرئيس الأسبق، حسني مبارك، وسبب مشاكل عدة، إذ كانت الترشيحات من نصيب القضاة المنحازين إلى الحكومة بنحو كبير.

وعادة ما كان يجري الاختيار بناءً على التقارير الأمنية التي تقدمها الجهات الرقابية والأمنية إلى الرئيس بغرض الاختيار. وقد سعى القضاء بمختلف هيئاتهم إلى تغيير هذه الآلية منذ ثورة

محددة. ومن بين هذه الشخصيات، نائب رئيس مجلس الدولة، المستشار يحيى الدكروري، الذي كان يُفترض تعيينه رئيساً للمجلس لمدة عامين بحكم الأقدمية، وهو نفسه القاضي صاحب أول حكم قضائي بمصرية جزيرتي تيران وصنافير.

وبموجب القانون الحالي، سيتولى الدكروري منصب رئيس مجلس الدولة - أعلى جهة قضائية - وهو المتخصص بالنظر في جميع القضايا الإدارية والمنازعات القضائية ضد الحكومة في القرارات الإدارية، علماً بأنه حالمًا يميز القانون بالصورة المقدم عليها، فإن الدكروري لن يتولى المنصب في أول تموز/ يوليو المقبل.

وفاجأ البرلمان الذي لم ينته من مشاريع قانونية عدة منصوص عليها في الدستور، الحكومة، بحسب تصريحات وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية، المستشار مجدي العجاتي، بتقديم مشروع قانون لتعديل بعض مواد قانون السلطة القضائية الحالية، علماً بأن المشروع المقدم من قبل

من المتوقع أن يقر البرلمان تعديلاً على قانون السلطة القضائية، بغرض قطع الطريق على شخصيات معينة ومنع وصولها إلى مناصب عليا. ما يبرّج حصول مواجهة بين السلطة الثالثة والبرلمان، في حال إقرار التعديل

القاهرة - جلال خيرت

وسط أنباء عن وقوف جهات في الدولة وراء مشروع تعديل قانون السلطة القضائية الذي يحظى بموافقة أكثر من 60 نائباً حتى الآن قبل مناقشته رسمياً، يتردد أن الهدف من التعديل القانوني الذي يعيد توسيع سلطات رئيس الجمهورية في اختيار رؤساء الهيئات القضائية المختلفة، هو إزاحة شخصيات